لم يعلم ان الحكم المذكور عليه ولو علم انه حكم الرجل الموصوف بالخبرة كقولك اللام في الرجل تقول
ان الوصف مقدر ههنا موجبة الباحث فيقدر بالكلام ان الرجل الموصوف بالخبرة بحركة
تسكون اللام في الرجل للجنس ثم قال الظاهر عما اراى ان لام الجنس يدل عما ان مدخوله معلوم
بوجه وضع لتعيين هذا الوجه ولام العهد يدل على انه معلوم بوجه آخر اقول ان كان المحار عنه
ان لام العهد الذهني والاستغراق يدلان عما ان مدخوله معلوم بوجه آخر بالغ لم يذكر مفيدا
ع الفرق بينها وبين لام العهد الخارجي مع ان المقام مقام الفرق بين الاقسام الاربعة وان كان
المحار عنه ان اللام ع القسمين المذكورين يدل عما الجنس فقط دون كونه في ضمن الفرد فهو ممنوع
واما لام العهد فهو يدل بنفسها عما ان الجنس معلوم بوجه آخر اي بوجه كونه في ضمن فرد معين وهذا
المعنى هو الظاهر من كلامه وهو بعينه مودى كلام العلامة والتعريف في الجنس اي قوله او للاستغراق
ان الحمد في الجميع كله لله ظاهر هذه العبارة يدل عما ان حمل اللام عما الجنس والاستغراق حقيقة وبان
وقد صرح صاحب الكشاف بان اللام للجنس والحمد عما الاستغراق وهم وعرفت ان مراده الاول فلا يخفى
ان قوله اذ الحمد في الجميع كله لله يصلح دليلا عما الجنس والاستغراق اذ ما من خبر الا وهو محمولة بوسط
او بغير وسط فان قيل لله هو محمولة بغير وسط مطلقا اذ هو الفاعل المستقل في جميع افعاله فمن غير
احتياج الى وسط قلنا المراد من الوسط ما يصل اليه النعمة اولا ثم ينتقل منه الى غيره والمراد
الوسط في الاثر اي ما سوى الفاعل المؤثر على جميع ما ذكروا ههنا كلام آخر يعرف بالتامل قوله
وفيه اشعار بان معناه ان في اختصاص جميع المحامد به تعالى اشعارا بانه تعالى منصف بما ذكره
وفيه شيئان احدهما انه لا حاجة في ذلك الى اختصاص جميع المحامد به بل يعلم ذلك من كونه
ان الامر ان يقال هو يستلزم كونه منصفا بالصفات المذكورة وانما كان متنا والما قلنا
فمن ان الحمد لا يعلو الا بالفاعل المختار وهو لا بد ان يكون حيا عالما قادرا مريدا وعلى ان يقال
ع درج الاول مراده اذ فيه اشعار بكونه تعالى حيا قادرا عالما كل شيء مريدا عالما به اي بالكل لان من له
جميع المحامد هو موجد كل نعمة وكمال ومن كان كذلك يجب ان يكون متصفا بما ذكر
يعني ان هذا التجريد الاتباع يجري في كلمة واحدة بناء عما ان حرف متصل من كلمة صار من شمول الاتصال

الاتصال حكمها واحدا فيجري في الواحد حتما على احدهما حكم الآخر فعلون اجراء هذا الحكم في كلمتين
بناء عما جعلها بمنزلة كلمة واحدة وعنان الصل احسن عبارة الكشاف حيث قال قراءة الحسن شاذة
الحمد لله بكسر الدال لاتباعها اللام وقراءة ابراهيم بن ابي عبلة الحمد لله بضم اللام لاتباعها
الدال والذي حرضها عما ذلك الاتباع انما تكون في كلمة واحدة بتنزيل الكلمتين منزلة واحدة فانا نقول
انها احسن لاشعاره عبارة الكشاف بان قراءتها نشأت من هتنا بوجه احكام اللغة والسلف
مرادون عن ذلك صرح به السيد العلامة وغيره من المحققين الرد في الاصل بمعنى الشرب بيده الخ
قال صاحب الكواشي لكن ان يجعل الرب ههنا من التربية وعلى ان يجعل بمعنى المالك والملك وجه صحيح ويمكن
الحمل عليها على سبيل جواز مثل ذلك فان حمل عما الاول اقول وله مالك يوم الدين مع جريدا بخلاف
ما اذا حمل عما الثاني فان مالك العالمين يستدل عما مالك يوم الدين وان حمل عما الثاني كان تخصيصا بعد التعميم
فيفيد زيادة الاهتمام بذلك الصفة وهي كونه تعالى مالك يوم الدين وعبارة يحتمل الوجهين واختار
صاحب الكشاف الثاني نظرا الى قوة الاهتمام وقد تقدم في هذا المقام ان الرب التربية في قوله
ما غرك بربك الكريم الذي خلقك وسواك فعدلك في اي صورة ما شاء ركبك ان فيه اشعارا بانه تعالى
لا يخفى عليه ان اجرا هذه الاوصاف عما الرب لله تعالى للاشارة الى ان الرب يستحق لهذه الصفات
او ليفيد نظرا لانه ان اراد اجراء هذه الاوصاف عما الرب اي الله تعالى للاشارة الى انه تعالى يستحق
لهذه الصفات فهذا لا يختص له شيء بل البلاغة بل كل من يفهم الكلام يعلم من هذه الصفات
انه تعالى منصف وان اراد انه للاشارة الى ان معنى الرب يقتضي ان يكون الموصوف بها مالكا للصفة
فهذا ممنوع بل الظاهر ان الصفات المذكورة ان لم تكن في لفظ الرب اشعار بذلك والالم يصح الى
اجرائها وفيه ما فيه وصفه للمبالغة يمكن ان يقال انه وصف بحسب اللفظ والتقدير وتربيته
العالمين لان المصدر لا يحمل عما الذات فحمل المواطاة فان قيل اذا قدرت هذا انتفت المبالغة
المقصودة على هذا المحمل اذا كان بحسب اللفظ حمل المصدر مواطاة اذا المبالغة وان كان ذو
مقدرا كما قالوا الا عما رأتبة تشبيه في المبالغة حذف وجهه واداته فقط او مع حرف المشبه
وذلك لان القوة اما معتبرة في جهة الشبه حتى لفظ او باجراء المشبه بانه هو هو بطرا الى لفظ